حظها بأحسن من ذلك . لقد حاولت حكومة نكسون بكل طاقتها وبكل ما في جعبتها من الاعيب ، مسنودة بذلك من الصحف الاميركية التي تمقت العرب ، التظاهر بأن أزمة البترول لا تعنيها ، لان نصيبها من البترول العربي قليل ولانها قادرة على استنباط مصادر جديدة للطاقة . لكن كل تلك المحاولات ذهبت سدى . ومنذ ذلك الوقت واميركا ترزح تحت شبح ثقيل جدا اسمه شبح الطاقة وأزمة الطاقة . وهي بالذات القطر الذي يعاني أكثر من غيره من أهوال البطالة والتضخم النقدي. قالت صحيفة الواشنطن بوست في افتتاحيتها بتاريخ ١٩ تشرين الثاني من عام ١٩٧٣ « العجز في الوقود في العام القادم سيؤدي الى بطالة عالية . والخطأ ليس خطأ شيوخ البترول ، بل خطأنا نحن لاننا لم نحزم أمرنا بعد . واميركا تمر الان بمرحلة احتياجات متصارعة، البترول ليس سوى حاجة واحدة منها » . كما نقلت الانباء يوم ٢٢ تشرين الثاني تصريحا للمستر روجرز مورتون وزير داخلية اميركا جاء فيه قوله « ان نقص الوقود في اميركا سيبلغ قبل مضي الربع الاول من العام القادم ٢٠ بالمئة وسيضطرنا ذلك الى تخفيض القوة الكهربائية في البلاد الامر الذي سيسبب للشعب صعوبات جمة » . وبعد ذلك بحوالي عشرة شهور قالت صحيفة التربيسون الاميركية على لسان ولتر لفي الخبير الدولي في شؤون البترول ، وبالضبط في عددها الصادر يوم ٢ أيلول ١٩٧٤ « ان محاولات مجموعة الدول المنتجة للبترول تخفيض انتاج البترول من جديد سيصيب بالضرر الفادح زاد العالم من البترول ونظامه المالي ، ومع وجود قوى تضخم لا يمكن التحكم بها ، من المحتمل ان يتعرض مستقبل العالم غير الشيوعي السياسي والاقتصادي لمخاطر جسيمة للغاية » .

وليست أزمة الطاقة وقفا على السيارات والمصانع كما يتبادر الى الذهن عند قراءة الانباء اليومية الصغيرة ، عن صدور قوانين لتخفيض سرعة السيارات والطيارات والحد من التدفئة في البيوت والمباني العامة ، والحد من استعمال الكهرباء او تحريم السواقة يوما او يومين في الاسبوع . ان قضية انخفاض الطاقة في العالم الصناعي اعمق من ذلك وأبعد . الحكومات الاشتراكية المتمسكة ببعض مبادىء الاشتراكية في العالم الديموقراطي البرجوازي التي تحاول على طريقتها تخفيف سطوة شركات البترول والاحتكار ، هذه الحكومات القليلة العدد اغتنمت الفرصة لتضعف نفوذ تلك الشركات على أدوات الحكم ورجال الاعمال الكبار منهم والصغار . وقد اعترف السيد ج. واجنر رئيس ادارة شركة شل الهولندية الملكية في مجلة تايم بتاريخ ١٠ كانون الاول بأن « الصدمة العربية لا بد أن تؤثر على شركات البترول العالمية ، لجعل حياتها أصعب . من ناحية ، اصبح نفوذ هذه الشركات اضعف في اقطار انتاج البترول التي صارت تعمد الى انشاء شركاتها الخاصة بها . ومن ناحية اخرى ، اصبح عملاء الشركات العالمية أصلب وأقسى . فرنسا مثلا هددت بأن تقدم للمحاكم شركات البترول التي تحاول عدم تنفيذ اتفاقياتها معها . وحكومة سويسرا قررت اجراء تحريات واسعة لتتأكد من ان شركات البترول لن تستغل الوضع الحالي لتحقيق مآربها » . ولقد وقعت شركات البترول منذ تشرين في اضطراب مخيف . كانت سفنها تتحرك من مكان الى آخر باسلوب المفاجأة . السفينة التي كانت ، على سبيل المثال ، تحمل بترولا من ايران الى اميركا ، كانت في منتصف الطريق تتسلم برقية تأمرها بالتوجه الى ايطاليا ، وقبل الوصول الى شواطىء ايطاليا كانت تتسلم برقية اخرى تأمرها بتغيير وجهتها نحو اليابان . مما يدل على ان الحكومات ، وربما لاول مرة في تاريخ علاقاتها مع شركات البترول ، كانت تتدخل لتفرض ارادتها على تلك الشركات . ولعل كثيرين منا يذكرون الخلافات العنيفة بين الحكومة البلجيكية وشركات البترول طيلة العام الحالي ، وكيف لجأت الحكومة الى القضاء أكثر من مرة .

ولعل أهم ما ستتمخض عنه حرب تشرين ، بالنسبة للعالم الصناعي الغربي ، هو انتهاء احتكاره لثروات العالم . قبل تشرين كاد اليأس يدب في أوصال مفكري العالم الشرفاء والمخلصين الذين كلما فتحوا بابا يتسرب منه للعالم شعاع من أمل بامكانية حل مشكلة سد الفجوة الاقتصادية والعلمية الفاصلة بين عالمي الثراء والفقر ، كلما أغلقت دول الانتاج والاستهلاك والاستعمار في وجوههم أبوابا . فجأة وبعد حرب تشرين ، أوجد العرب عن وعي او غير وعي واقعا دوليا جديدا يحمل في طياته معالم بارزة لطريق جديد قد يكون